

دراسة تقييمية لتجربة الإتحاد الأوربي، في اللامركزية الجبائية

رهانات وتحديات، إستخلاص للدروس

عباسي صابر¹

كردودي سهام²

مقدمة:

يقصد بالنظام الجبائي المحلي، مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيأتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخلاصها للجماعات المحلية بواسطة إدارتها الجبائية أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة³. حيث تعتبر الضرائب أحد أهم العوامل التي تقيس درجة الاستقلال المالي للمستويات الحكومية من خلال: حرية تحديد المعدلات الضريبية والأوعية، وحرية تحصيلها...إلخ.

إن فشل الحلول المركزية في مواجهة التحوّلات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية أدّى إلى البحث عن حلول أكثر لا مركزية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار اختلاف الخصائص المحلية واستغلال التنوع في المناطق مما سوف يؤدي إلى إيجاد قوانين جديدة للامركزية، وبذلك تهيئة طرق ووسائل تضمن مشاركة المواطنين والجماعات المحلية المستقلة⁴، كما يقول Stigler (1957) " الحكومة التي تريد العمل بشكل أفضل عليها الاقتراب من الشعب"⁵.

¹ استاذة مساعد جامعة بسكرة

² استاذة مساعدة جامعة بسكرة

³ حياة بن سماعيل، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من إقتصاديات الدول النامية،

الملتقى الدولي حول سياسة التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة ، نوفمبر

2006،ص:04

- مصطلح (compétence): يستعمل للتعبير عن درجة القوى التنظيمية (pouvoir réglementaire) في الدولة لمختلف المستويات.

⁴ فلاح محمد، السياسة الجبائية (الأهداف و الأدوات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 2005، ص:106.

⁵ Hans Bjorn Olsen, Décentralisation et gouvernance locale, direction de développement et de la coopération, Suisse, Novembre 2007, p04.

في دراسة قامت بها جمعية الأقاليم الأوربية سنة 2009 (ARE)، حول تأثير اللامركزية على مستوى النمو الاقتصادي، وجدت أن لها تأثير جد إيجابي على (PIB)، وذلك من خلال تأثيرها على: درجة التطور الصناعي، المستوى التعليمي، مستوى الجامعات والبحث العلمي... إلخ¹.

كما أنه في السنوات الأخيرة زاد النقاش حول مدى ملائمة لامركزية الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة إلى البلديات، حيث أثبتت التجارب أن النهج اللامركزي لا يتوقف فقط على منح الإمكانيات المادية والبشرية للهيئات المحلية، وفي صياغة نصوص قانونية متطورة، وإنما يتوقف بالدرجة الأولى على وجود الإرادة السياسية القوية لتطبيق اللامركزية كخيار سياسي واجتماعي، في إطار "فن إدارة الدولة"².

1- مفهوم وأهداف النظام الجبائي المحلي اللامركزي:

إن تقسيم الموارد الجبائية المحلية يتم على مختلف العديد من المستويات وذلك راجع إلى العديد من الرهانات: اقتصادية، إدارية، سياسية أو دستورية... إلخ، ولذلك فإن التساؤل حول الاستقلالية الجبائية للجماعات المحلية لقي اهتمام عدد كبير من الباحثين، وبالتالي يجب أن نفرق بين: الإيرادات الجبائية المستقلة، الإيرادات الجبائية المقسمة (الموزعة)، الإيرادات الجبائية المحولة. لأن درجة تدخل الدولة في كل مستوى حكومي يكون إما من خلال تأسيس الوعاء الضريبي، أو المعدل، أو عناصر أخرى من نظام الإخضاع تكريسا لوضعية جبائية لا مركزية، دون إنفراد من السلطات المركزية في القرارات التي تتعلق بالقضايا الجبائية.

ومنه نجد هناك: الضرائب الخاصة (Impôt exclusive)، وهي الضرائب التي يتم تحديدها من قبل كل مستوى حكومي، بحيث تقوم بتحديد المعدل، الوعاء، الإعفاء... إلخ، وبالتالي تعبر عن تخصيص جبائي محلي تام (Spécialisation fiscale pur)، والضرائب المترابطة (shared tax)، في هذه الحالة الحكومة هي التي تحدد معايير الإخضاع (الوعاء، الإعفاءات، التخفيضات... إلخ)، لكن المعدلات متروكة للشأن المحلي، والضرائب المحولة أو المتقاسمة (transfères de recette fiscale)، يوجد نوعين من التقسيم، إما أن تحصل الضرائب إلى فائدة المستويات العليا في الحكومة، وبعدها تحدد حصة نسبية بكل نوع لكل مستوى حكومي، وإما

¹ Assemblée de région d'Europe, l'impact de la décentralisation sur la croissance économique, Bruxelles, Mai 2009, p13.

² نجيب جيري، مستقبل الديمقراطية المحلية في المغرب بين جدلية الإداري و السياسي، مجلة الفقه و القانون العدد 2، 2009، طنجة، ص:08.

أن تقوم بالتقسيم بناء على مفاتيح للتوزيع (Clés) مثل: عدد السكان، الوضع الإقتصادي... إلخ¹.

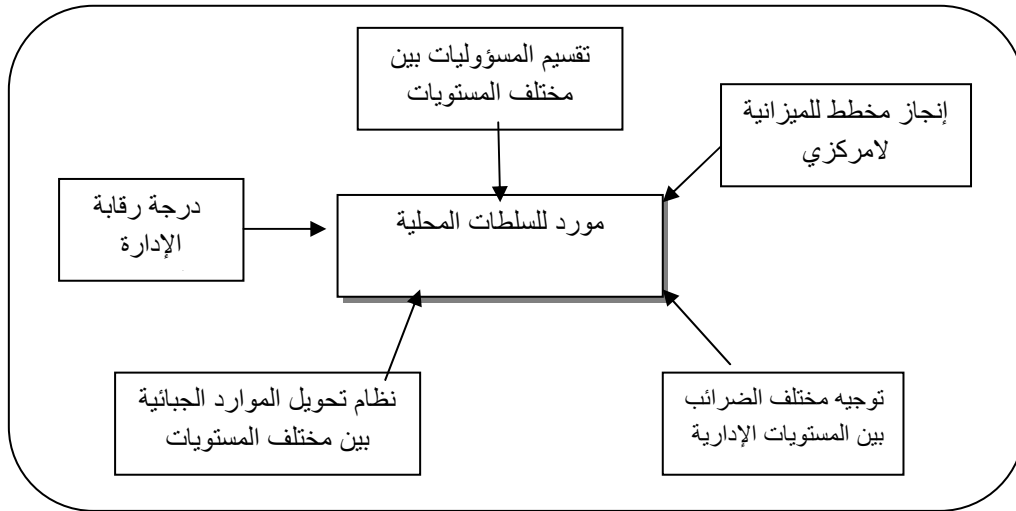
1-1 مفهوم اللامركزية الجبائية :

تعرف اللامركزية على أنها " عملية نقل للصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية المنتخبة من قبل المواطنين"، كما تعرف على أنها " توزيع للوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمثل السكان المحليين تمثيلاً صادقاً، ويكون لها سلطة التصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية"².

يعرفها البنك العالمي "على أنها نقل للسلطات والمسؤوليات فيما يتعلق بالوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية أو الوسيطة، أو هيئات حكومية شبه مستقلة أو للقطاع الخاص". ولذلك نجد هناك لامركزية سياسية، لامركزية جبائية، لامركزية إدارية³.

اللامركزية الجبائية تعتبر جزء من اللامركزية المالية التي تعني عملية تحويل السلطات و الاختصاصات ذات الطابع المالي من المركز إلى الوحدات المحلية، خاصة فيما يتعلق بجمع الضرائب والإيرادات وتوزيع الدخل، وجلب الإستثمارات وكل ما يتعلق بالقضايا المالية⁴.

شكل(1): اللامركزية الجبائية



² طارق طوقان، تقرير حول اللامركزية و الحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، السلسلة 22، 2001، ص:11.

³ Hans Bjorn Olsen, Décentralisation et gouvernance locale, op.cit , p04.

⁴ علي قوق، إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربياً (حالة ماليزيا)،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص:62.

Source : Commission européenne, Appui a la décentralisation et la gouvernance locale dans les payer tiers, janvier, Bruxelles, 2007, p19

من خلال الشكل (1)، نلاحظ أنه من أجل تصميم نظام جبائي لامركزي نأخذ في عين الاعتبار للعديد من العوامل أهمها¹:

- درجة التمويل الذاتي وتحصيل تكاليف الخدمات العمومية،
 - درجة توفير الخدمات والبنى التحتية،
 - درجة تعبئة الإيرادات المحلية من الضرائب والرسوم والإتاوات،
 - درجة التحويلات الجبائية بين المستويات الإدارية (المركزية، المحلية)،
 - درجة تقديم القروض للمستويات الحكومية المحلية من أجل تعبئة مواردها،
- بالإضافة إلى أن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة فيه مثل: الفعالية الاقتصادية، استقرار الاقتصاد الكلي، إعادة توزيع المداخل، الكفاءة السياسية.

1-2 أهداف اللامركزية الجبائية: تكريس نظام جبائي لا مركزي يهدف إلى تحقيق:

أ- الفعالية: (efficacité)

يمكن الحكم على مزايا نظرية الفيدرالية المالية المتعلقة باللامركزية من خلال تحليل المهام الرئيسية للدولة حسب Musgrave (1959)، عموماً هناك ثلاثة أنواع من المهام التي يؤديها القطاع العام، الشهيرة بـ"ثلاثية" Musgrave: وظائف لتخصيص الموارد، إعادة التوزيع، وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي هذه الأخيرة تحوي نسخته الأخيرة الاقتصاد الكلي للدولة².

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد يرى أن المستويات الحكومية السفلة (الفرعية) ينبغي أن

¹ Commission européenne, Appui a la décentralisation et la gouvernance locale dans les payer tiers, janvier, Bruxelles, 2007, p 18 .

² Bernard DAFFLON et Thierry MADIÈS, Décentralisation : quelques principes issus de la théorie du fédéralisme financier ,Agence Française de Développement,2008, P 21

تمنح لها سلطات للتكيف مع تفضيلات مواطنيها، كما يرى Oates (1972) " في كل الخدمات العامة من طرف الحكومة يجب وجود رقابة صغيرة على الأقاليم الجغرافية والسماح لها باستيعاب فوائد وتكاليف كذلك الخدمات ".

- **توزيع فعال للموارد:** ذلك من منطلق أن الحكومات المحلية على دراية أفضل من الحكومات المركزية باحتياجات مواطنيها، والقرارات فيما يتعلق بالنفقات العمومية تأخذ بطريقة أقرب وحساسة لاحتياجات المواطن؛

- **المنافسة بين الحكومات المحلية:** وهنا تكون اللامركزية الجبائية من خلال تعظيم المنافسة بين الحكومات المحلية والاستعمال الأحسن للموارد. كذلك نجد أنه في دول أمريكا اللاتينية التوجه نحو اللامركزية الجبائية يكون من خلال وضع برامج من أجل تقوية الديمقراطية الضريبية،

ب- الإستقرار: (Stabilité)

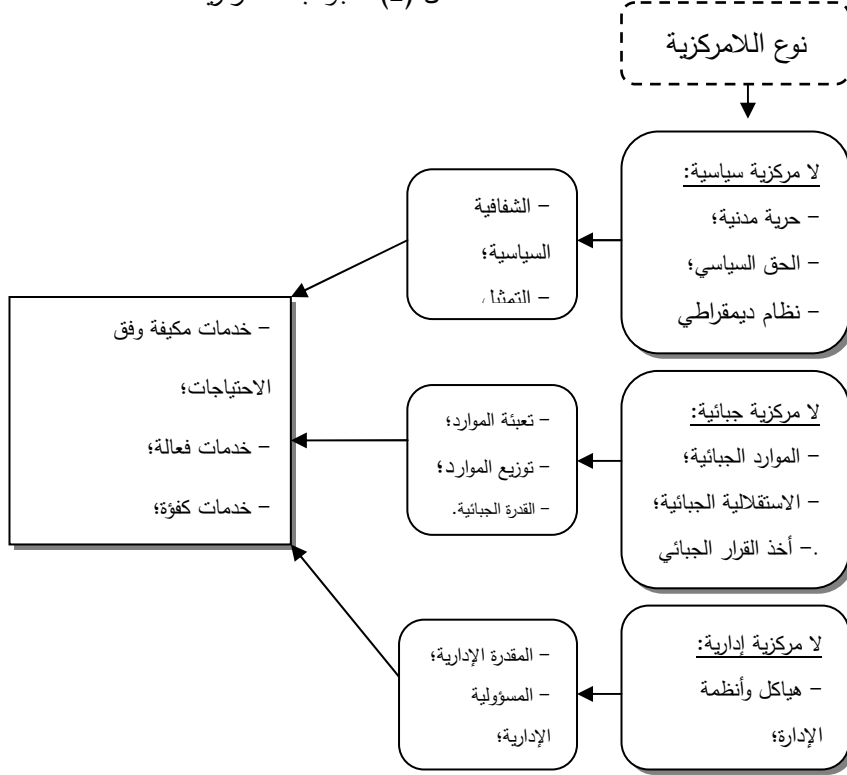
فيما يتعلق بالدراسات التي قامت بالربط بين اللامركزية وتسيير الإقتصاد الكلي، نجدها توصلت إلى أن اللامركزية تؤدي إلى إستقرار الإقتصاد الكلي، حيث أن الدراسات التي قامت بالربط بين الدول الفدرالية الضريبية وتسيير الإقتصاد الكلي، توصلت إلى أن " النظام الجبائي اللامركزي يعطي إمكانية كبيرة في تحسين تسيير الإقتصاد الكلي، بالمقارنة مع نظام جبائي مركزي"، حيث نجد أن الدول الفدرالية التي تتميز بلامركزية جبائية عالية هي: سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الدانمارك أعطت أداء إقتصادي مستقر، ومعدلات منخفضة للتضخم.

ج- العدالة: (Equité)

التعريف الكلاسيكي للعدالة في المالية العامة يعني إعادة توزيع الدخل (répartition plus légale) من أجل الوصول إلى وضعية إجتماعية عادلة، وفي إطار مفهوم اللامركزية، إعادة توزيع الدخل تكون إما: عدالة أفقية (Equité horizontale) أو عدالة داخلية محلية (Equité intérieur de la localité). بالنسبة للعدالة الأفقية: تسمح بقياس مقدرة السلطات المحلية (infranationaux)، على توفير متساوي للخدمات، حيث هناك عاملين للتحليل هما: الوعاء الضريبي والذي يختلف من منطقة إلى أخرى تبعا للخصائص الإقليمية، وبذلك سياسة توزيع الدخل يجب عليها تقليل أو تصحيح الفروقات في الموارد، من خلال تخصيص المزيد من الموارد للمناطق الأشد فقرا. حيث نجد أن زيادة تخصيص الموارد للأقاليم الأكثر فقرا يساهم في تصحيح مشكل العدالة. بالنسبة للعدالة الداخلية المحلية: يجب وضع سياسات لإعادة توزيع الدخل، حيث تكون الحكومات الفرعية تحظى بدعم من الحكومة المركزية، وإلا لا تستطيع تنفيذها. ومنه العدالة تكون

عندما تكون الحكومة المحلية أكثر قدرة على تحديد مستوى الخدمات العمومية، لأنها تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإقليمية للمناطق.

شكل (2): جوانب اللامركزية



Source : Ropert D, Ebel et Serdar Yilmaz, le concept de décentralisation fiscale, commission sur le déséquilibre fiscal, Québec, Septembre 2011, p28.

بالتالي يمكن القول أن التعدد في مستويات السلطة الضريبية، يكون مكرس بموجب الدستور، وبذلك نكون في وضعية ضريبية لامركزية عندما لا تنفرد السلطة المركزية في القرارات التي تتعلق بالقضايا الضريبية، حيث أن تحويل القرارات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية يتطلب لامركزية: سياسية، ضريبية، إدارية، وهذا كله بهدف إشراك المواطن في وضع التشريع الضريبي.

1-3 علاقة اللامركزية الجبائية بنظام الحكم في الدولة:

بما أن اللامركزية الجبائية هي تكريس بموجب الدستور، فإننا نجد العديد من أشكال

الحكم هي:

أ- النظام الفدرالي (اللامركزي، المركزي):

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية أول من تطرق إلى مصطلح الضريبة الفدرالية وذلك في أعمال كل من MUSGRAVE (1959) و OATES (1972) ثم ترجمة هذه الأعمال إلى اللغة الفرنسية من طرف GILBERT (1996) في كتاب بعنوان « fédéralisme fiscal » وكذلك DERYCKE في المؤلفات التالية (1994): لا مركزية المالية والسياسة المالية الفدرالية . ويعرف النظام الفيدرالي للضرائب بأنه " نظام تجتمع فيه مجموعة من المقاطعات إلى التسيير حسب قوانينها الخاصة والتي تتخلى على جزء من سيادتها للحكومة المركزية ". والنظام الفيدرالي هو تنظيم ينسق بين مستويين الحكومة من جهة والمقاطعات من جهة أخرى حيث يحتاج كل منهما إلى موارد مالية يوجد لها بوسائله الخاصة، و بالتالي استقلالية كل مقاطعة أو فيدرالية هو الذي يحدد مقدار حرية هذه الفيدرالية. ويعرف DERYCKE (1994) الضريبة الفدرالية بأنها: هي تنظيم إقليمي داخل الدولة يقوم على مبدأ إقليمية توزيع السلطات فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات ومعرفة النفقات في مستوى تدرج الحكومة وفق درجة مركزية ولا مركزية الإدارة" ¹.

وعليه يمكن القول أن التدخّل التصحيحي للمستويات العليا في مالية الجماعات المحلية ضروريا لأنه قد يحدث و أن تخرج آثار العمل العمومي المحلي عن حدود الجماعة المحلية سواء تعلق الأمر بالخدمات العمومية المحلية أو بسبب الإختلالات الناتجة عن الجباية المحلية. و يكون هذا التصحيح إما بتقديم الإعانات وإما عن طريق التنظيم القانوني ومجموع هذه التدخّلات يصطلح عليها باسم الفدرالية الجبائية Le federalism Fiscal ². وبالتالي فإن النظام الفدرالي يقوم على 03 مبادئ هي:

- مبدأ الفصل: بحيث تكون السلطة التشريعية والتنفيذية مقسمة على مستويين من الحكومة

أو أكثر؛

¹ Laurent Guihery, Fédéralisme fiscal redistribution, Thèse doctorat Université lumière Lyon année 2007, p3

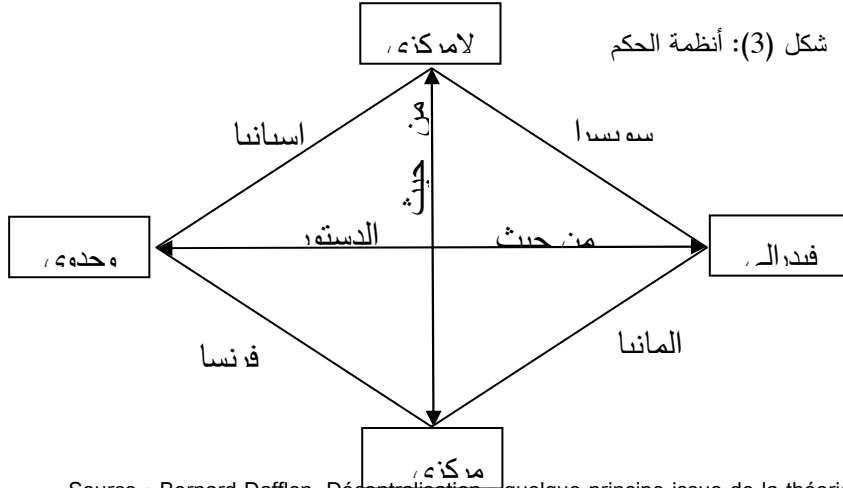
² . فلاح محمد، السياسة الجبائية (الأهداف و الأدوات)، مرجع سابق، ص116.

- مبدأ الإستقلالية : بحيث يكون كل مستوى حكومي لديه إستقلال في مجال إختصاصه؛
- مبدأ المشاركة: وذلك بالمشاركة في إتخاذ القرارات مع المستويات الحكومية.

وقد يكون النظام الفدرالي لامركزي مثل حالة: سويسرا، أو نظام فدرالي مركزي مثل: ألمانيا.

ب- النظام الوحدوي (اللامركزي، المركزي): نظام وحدوي للحكومة، أو دولة موحدة، هي دولة ذات سيادة حكم وكيان واحد. الحكومة المركزية هي العليا، والتقسيمات الإدارية تمارس السلطات فقط التي تم تفويضها من الحكومة المركزية. يتم إنشاء وحدات وإلغاء أخرى، ويمكن توسيع صلاحياتها أو تضيقها من قبل الحكومة المركزية. وحسب ما جاء به William Riker أن المفهوم الثنائي (الفيدرالي/الوحدوي) للإشارة إلى مميزات الدستور لنظام الحكم وليس لتقسيماتها الإدارية أو الجبائية، وهكذا عندما نصنف النظام الوحدوي نقول السلطة الدستورية السيادية تستند إلى الحكومة المركزية، وليس كل عمليات اتخاذ القرارات تحدث في المركز أو يتم رفع جميع الأموال أو إنفاقها في المركز. الفرق الحاسم هو أن السلطة المفوضة إلى الهيئات المحلية من دون نظام الحكم في النظام الوحدوي يمكن استردادها بينما في النظام الفدرالي على النقيض.

وقد يكون النظام الوحدوي لامركزي مثل حالة إسبانيا، ونظام وحدوي مركزي مثل حالة فرنسا.



Source : Bernard Dafflon, Décentralisation : quelque principe issue de la théorie du fédéralisme financier, université de fribourg, Suisse, 2008, p : 12.

¹ John Gerring and others, Are Federal Systems Better than Unitary Systems?, June, 2007

2- تحليل وتقييم تجارب بعض دول الإتحاد الأوربي (UE) في اللامركزية الجبائية:

التوجه نحو النظام اللامركزي في دول الإتحاد الأوربي يعتبر من أهم المواضيع الشائكة، في الوقت الحالي، حيث نجده يتكون من 27 دولة تختلف من حيث التنظيم السياسي والإجتماعي والإقتصادي، بالإضافة إلى وجود تأثيرات تاريخية مختلفة... إلخ، كما نجد أن العديد من الدول في هذا الإتحاد التي تتبع النموذج الودوي (المركزي) منها: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا- دول الأقاليم، اليونان، إيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، المجر.. إلخ، في السنوات الأخيرة بدأت تأخذ بمبدأ اللامركزية، وإعطاء إستقلالية مالية للمستويات الحكومية المحلية، حيث دعى أحد الكتاب الإسبان لأن يقول: "إن دولة إسبانيا في منتصف الطريق بين دولة وحدوية لامركزية ودولة فدرالية"¹، والدول التي تتبع النموذج الفدرالي هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا².

توجد في الإتحاد الأوربي 05 أنواع من الهياكل في إدارة المستويات الحكومية هي: النموذج المركزي، النموذج الفدرالي، النموذج الإسكندنافي المتبع في دول الرفاه "État providence" مثل: السويد، الدنمارك، فلندا، نموذج الأقاليم المتبع في: إسبانيا و إيطاليا حيث تكتسب الحكومات المحلية سلطات تشريعية كبيرة، ولكن أقل أهمية من الدول الفدرالية، ومثل هذه الدول لا تعطي نفس الدرجة من الاستقلالية لكل الأقاليم، والنموذج اللامتائل "Etats asymétriques" الذي يتبع في الدول غير المتماثلة والتي منحت وضعاً خاصاً لأحد أقاليمها مثل ما هو الحال بين: الدنمارك وغرينيلاد، البرتغال وفلندا، ماديرا مع جزر ألاند... إلخ³.

سننظر في هذا العنصر إلى تحليل وتقييم لتجارب أربع دول في الإتحاد الأوربي (فرنسا و إيطاليا "نموذج وحدوي"، ألمانيا وبلجيكا "نموذج فيدرالي") كما يلي:

¹ Richard FRIZON, Anne-Claire MARAND, Sophie RENARD, François SCARBONCHI, LA PERCEPTION DE L'AUTONOMIE FINANCIERE des Collectivités Locales en Europe, France, 2002, p 08.

² Franz SCHAUSBERGER, L'ÉTAT DU PROCESSUS DE DÉCENTRALISATION DANS L'UNION EUROPÉENNE, 16^e réunion de la commission du 4 décembre, BELGIQUE, 2012, p02

- في الإتحاد الأوربي يوجد 23 دولة تتبع النموذج الودوي. و إسبانيا نموذج مختلط بين الودوي والفدرالي.
- كل من البرتغال، بريطانيا، فلندا، تتبع نظام وحدوي و تعطي إستقلالية كبيرة للأقاليم، (régions autonomes)، بينما نجد إيطاليا تعتمد على نظام الحصص لكل إقليم (متساوية أو خاصة).

³ Sandra Moreau, l'organisation territoriale dans les payer de UE, Conseil Régional du Limousin, septembre 2009, p p 3-5.

1.2. النموذج الجبائي المحلي الفرنسي:

الجماعات المحلية في فرنسا تتمثل في : البلدية ، والولاية والأقاليم ، ومن خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن هيكل الموارد الجبائية المحلية في فرنسا يتمثل في 03 رسوم تتعلق بالمنزل هي: الرسم على السكن (TH)، الرسم على العقارات المبنية (TFB)، والرسم على العقارات غير مبنية (TFNB)، والتي بلغت سنة 2011 بـ 45,7 مليار يورو و03 ضرائب اقتصادية تتمثل في: الاشتراكات العقارية للمؤسسات (CFE)، اشتراكات على القيمة المضافة للمؤسسات (CVAE)، الإخضاع الجزافي للمؤسسات على الشبكة (IFER) والتي بلغت سنة 2011 بـ: 22,3 مليار يورو، بالإضافة إلى كل من الرسم المهني (TP) الذي بلغ 3,4 مليار يورو ورسم التطهير (TOEM) الذي بلغ 5,89 مليار يورو، والذي يتم تحديد معدلاتها عن طريق الاستفتاء، حيث بلغ إجمالي الموارد الجبائية الموجهة للجماعات المحلية سنة 2011 قيمة 77,35 مليار يورو.

في فرنسا يعتمد هيكل الموارد الجبائية بدرجة كبيرة على الرسم على العقارات المبنية الذي يقدر بنسبة 36,5% من إجمالي الموارد الجبائية المحلية، ثم الرسم على السكن بنسبة 26,2%. والذي يتعلق بأربع مستويات للإدارة العمومية هي: إدارات الضمان الاجتماعي (ASSO)، بأكثر من 54%؛ الدولة والهيئات الإدارية المركزية المختلفة (ODAC) بنسبة تقارب 30%؛ الإدارات العمومية المحلية (APUL) بنسبة 15%؛ الإتحاد الأوربي بنسبة تقارب 1%.

الجدول رقم (1) : تقسيم الإقتطاعات الإجبارية لكل نوع على المستويات الإدارية.

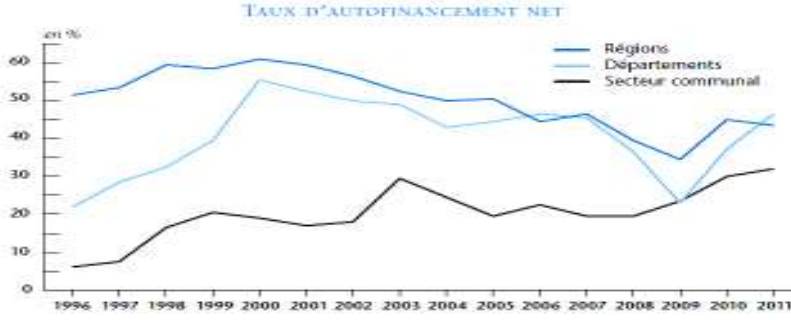
الإقتطاعات الإجبارية لكل نوع من الاقتطاع لسنة 2011			
البيان	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	الضمان الاجتماعي
الدولة	39%	57,9 %	2,8 %
مختلف الأجهزة الإدارية المركزية	49,0%	50,5 %	0,0 %
إدارات الضمان الاجتماعي	25,0%	6,2 %	68,3 %
إدارات الجماعات المحلية	68,0%	31,9 %	0,0 %
إجمالي الاقتطاعات الإجبارية	35,0%	26,20%	38,30%

Source : Charles Guené, Rapport de l'observatoire de la finance locale, paris, juillet 2012,

كما أن الشكل (4) الموالي يوضح أن معدل التمويل الذاتي للمستوى المحلي في إرتفاع مستمر:

الشكل (4) : تطور التمويل الذاتي للمستوى المحلي

في فرنسا

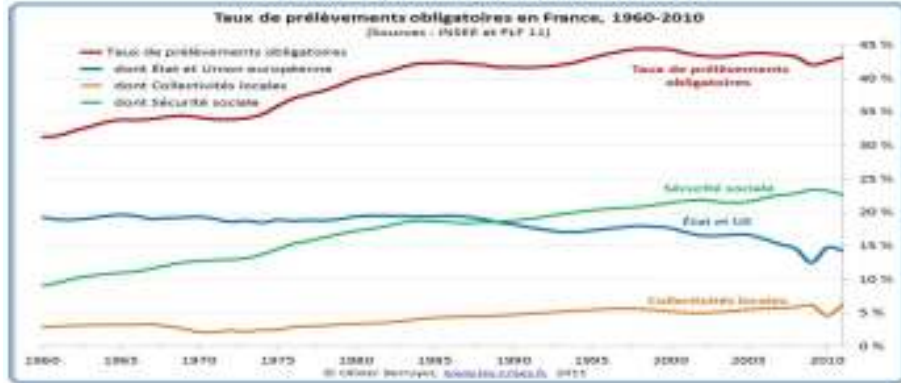


Source : Charles Guené, **Rapporte d'observatoire de la finance locale**, paris, juillet 2012, P09.

كما أن تطور معدل الإقتطاع الإجباري للإدارة العمومية المحلية في فرنسا يوضحه الشكل

(6) التالي:

الشكل (6): تطور معدل الإقتطاع الإجباري للإدارة العمومية المحلية في فرنسا



Source : www.les-crisis.fr/prelevements-obligatoires

ولسنة 2011 كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (2) : تقييم معدل الاقتطاعات الإجبارية لسنة 2011						
البيان	État	ODAC	ASSO	APUL	UE	APU*
معدل الاقتطاع الإجباري 2010 (كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي	13,70%	0,80%	23,20%	4,60%	0,20%	42,50%
معدل الاقتطاع الإجباري 2011 (كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي	13,00%	0,80%	23,90%	5,90%	0,20%	43,90%
(*) Le montant des APU intègre les prélèvements obligatoires perçus par les institutions de l'Union européenne						
Source Charles Guené, Rapporte d'observatoire de la finance locale, paris, juillet 2012, P08						

بينما ميزانية الجماعات المحلية في فرنسا لسنة 2011 كانت كما يلي:

الجدول (3): قيمة ميزانية الجماعات المحلية في فرنسا لسنة 2011			
المبلغ (بمليارات يورو)	نفقات التشغيل	نفقات الإستثمار	إجمالي النفقات
البلديات	81,8	40,6	122,5
الولايات	54,3	15,2	69,6
الأقاليم	16,7	10,5	27,2
المجموع	152,9	66,4	219,2
Source Charles Guené, Rapporte d'observatoire de la finance locale, paris, juillet 2012, P08.			

- **البلديات:** إستفادة من إعادة توزيع رسم التطهير فيما يتعلق بإعادة هيكلة النظام الجبائي المحلي، الذي أعطى ديناميكية، وهامش من التمويل الذاتي¹؛
- **الولاية:** زياد معدل التمويل الذاتي بسبب زيادة المعاملات العقارية في سنة 2011؛

¹ Taux d'autofinancement= épargne nette/ investissement hors remboursement de capitale.

- الأقاليم: تم تحويل إليها حوالي 53000 عامل منذ سنة 2005، أغلبيتهم من القطاعات التقنية، مما زاد في مصاريف العمال بنسبة (2,8%) ، مما أدى إلى تحقيق هامش تمويل ذاتي أكبر¹.

2.2 النموذج الجبائي المحلي الإيطالي

النظام الجبائي المحلي الإيطالي وحدوي (دولة الأقاليم)، الدستور الإيطالي لسنة 1948 يقر مستويين من الأقاليم، 15 إقليم ذات وضع عادي (statute ordinaire)، و 05 أقاليم خاصة بمنحها صلاحيات واسعة في التنظيم الإداري والقانوني، وبالتالي يمكن القول أن الدستور في دولة الأقاليم يعطي لها صلاحيات التشريع، ويعتبرها القوة التي تميزها، وتعتمد عليها الدولة، وهذا عكس فرنسا التي يمنح فيها الدستور السلطة التنظيمية فقط (pouvoir réglementaire)، والتي قد تكون جد محدودة أيضا. وفيما يتعلق بتقسيم الموارد، فإيطاليا تعتمد على مفهوم الموارد الخاصة (propres Ressources)، والتي يمكن أن تأتي من إعانات الدولة، وبعد الإصلاحات التي أجراها الدستور الإيطالي ابتداء من سنة 2001، أصبحت الموارد الخاصة تفرضها سلطة صنع القرار و المتعلقة بحصة كل مستفيد. وبالتالي يمكن القول أن تقسيم الموارد الجبائية في إيطاليا يتم وفق الخصائص التالية:

- من الدولة إلى الجماعات المحلية: فيما يتعلق بالإعانات ونظام المعادلات النسبية للحصص، مبدأ التقاسم بين الدولة والأقاليم (Péréquation Système)
- قيمة النفقات العمومية الموجهة للجماعات المحلية تقدر 32,5% من نفقات الدولة الكلية؛
- منح إستقلالية في إستعمال الإيرادات².
- أن الدستور يمنح للأقاليم بعض الصلاحيات: السلطة التشريعية (Compétences législatives) فيما يتعلق ب: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للدولة، الدفاع والأمن، النقد، حماية الادخار والسوق المالي... إلخ، والسلطة التنظيمية (Pouvoirs)

¹ Charles Guené, Rapporte d'observatoire de la finance locale, paris, juillet 2012, p09.

² <http://www.senat.fr/ga/ga41/ga411.html>

- معظم دول الإتحاد الأوربي تعطي حرية لإدارة الجماعات المحلية، وفقا لما يحدده الدستور في كل دولة (libre administration locale).

(réglementaires) ، ماعدى ما يتعلق بالسلطة التنفيذية للدولة، والسلطة الإدارية¹.

3.2 النموذج الجبائي المحلي الألماني:

يشكل الاتحاد والولايات أهم حلقتين ضمن النظام الفيدرالي الألماني حيث يمارس كل مستوى منهما الحقوق السيادية المكفولة له وبما فيها حق فرض الضرائب وجبايتها. فبموجب الدستور تعتبر ألمانيا جمهورية اتحادية تتألف من 16 ولاية مستقلة إلى حد بعيد. وتنقسم الولايات بدورها إلى عدد من المستويات المحلية والتي تمثل المستوى الثالث للنظام الفيدرالي، والتي تتساوى مبدئيا فيما يخص الصلاحيات التي تتمتع بها والوظائف التي تقوم بها .

يأتي المستوى الفدرالي على رأس هذا النظام، وفي كل مستوى من هذه المستويات الثلاث يتم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات حيث توجد سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأي تعديل يقره البرلمان الاتحادي في القوانين الضريبية الرئيسية لن يصبح نافذ المفعول دون مصادقة مجلس الولايات. وفي كل ولاية يوجد أيضا دستور وبرلمان منتخب وحكومة مسؤولة أمامه، كما يتولى كل مستوى إقرار وجباية الضرائب في نطاق اختصاصه.

حيث النموذج الضريبي الفدرالي الذي تتبعه هو النموذج الفدرالي التعاوني(التضامن الإقليمي ")، ويتضمن الجدول(4)التالي تقسيم أنواع الضرائب بحسب عائداتها المستوى الفدرالي والولايات والمستوى المحلي:

¹ Franco bassanini, la décentralisation et la reforme de l'état l'expérience de l'Italie, parie, 2002, p:73.

الجدول 4 : أنواع الضرائب حسب المستوى الفدرالي والولايات والمستوى المحلي

ضرائب المستوى المحلي	ضرائب الولايات	ضرائب المستوى الفدرالي
الضريبة التجارية	ضريبة الإرث	ضريبة الطاقة
الضريبة العقارية	ضريبة اقتناء العقارات	ضريبة التبوغ
	ضريبة اليانصيب والمراهنات	ضريبة التأمين
	ضريبة البيرة	ضريبة السيارات
		ضريبة التضامن
		ضرائب استهلاك أخرى

المصدر : غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ، نظام توزيع الموارد الضريبية في ألمانيا

تشكل ضرائب المستوى الفدرالي ما يزيد عن 17 % من إجمالي الضرائب، بينما لا تزيد نسبة ضرائب الولايات عن 3 % ونسبة ضرائب المستوى المحلي عن 10%.

هذا يعني أن 30 % فقط من الضرائب تعود إما للمستوى الفدرالي أو الولايات أو المستوى المحلي، فيما تشكل الضرائب المشتركة حصة الأسد من إجمالي الضرائب بما يعادل 70%، ولهذا يلاحظ أن مبدأ الفصل الصارم للمسؤوليات المالية بين الإتحاد والولايات المثبت في الدستور تعرف بعض الاستثناءات، و التي تتعلق بثلاثة مجالات محددة، يشمل المجال الأول ما يدعى بالمهام المشتركة، انطلاقاً من ذلك يشارك المستوى الفدرالي إلى جانب الولايات في تمويل المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمنطقة ومنها مشاريع البحث العلمي، وتصل مساهمة الإتحاد في هذا المجال إلى النصف أو ما يزيد عن ذلك.

أما المجال الثاني فيشمل المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد للولايات والسلطات المحلية لتمويل الاستثمارات الهامة التي تهدف إلى تسوية الفروقات في القوة الاقتصادية بين المناطق المختلفة وكذلك لدعم النمو الاقتصادي.

يتمثل الاستثناء الثالث من مبدأ توزيع الأعباء في مساهمة الإتحاد في تمويل بعض المساعدات الاجتماعية ومنها المساعدات المقدمة للطلاب وللآباء في حال تفرغهم لتربية أطفالهم

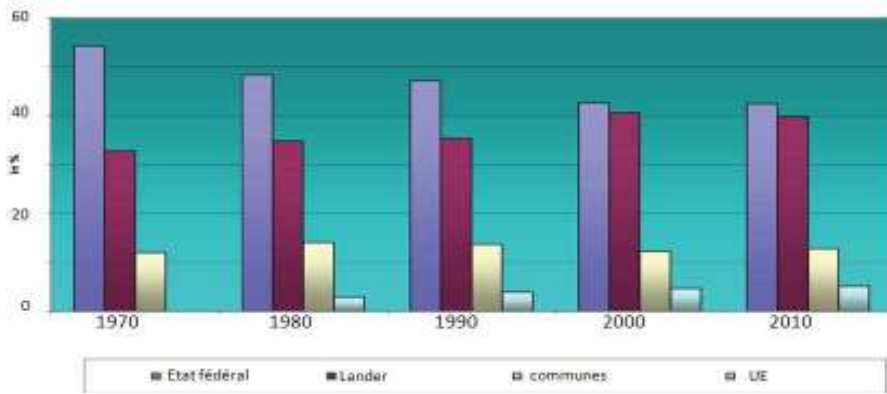
وغيرها.

ونجد أن السلطات الإقليمية تمارس سيادتها الوطنية من خلال *Bundesrat* و غرفة المقاطعات *Chambre des Länder* ، كما أن توزيع العبئ الضريبي في الدولة يقسم إلى: التوزيع المشترك للضرائب (الرسم على القيمة المضافة) TVA ، وذلك وفق مبدأ تكافؤ الأقاليم، وضمان العدالة؛ الضريبة على دخل الأفراد: تخصص على أساس مكان الإقامة؛ الضريبة على دخل الشركات: تخصص على أساس إقليمي.

من خلال الشكل(7)، نلاحظ أن الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية يذهب لـ: (*länder*)، باعتبارها المسؤول الأول عن السيادة والإدارة في الدولة: التعليم، الأمن، العدالة، تحصيل الضرائب، قانون البلديات... إلخ، أما الصحة فهو قطاع مقسم مع المستوى الفدرالي.

شكل (7): تقسيم الإيرادات الجبائية للسلطات الحكومية في

ألمانيا



Source: Paul Bernd Spahn, **le maintien de l'équilibre fiscal dans une fédération : l'Allemagne** 2002 p08

بالرغم من أهمية المحصلات الجبائية التي تستفيد منها المقاطعات في ألمانيا والتي تقدر بـ: 70% إلى 75% من الموارد الإجمالية الجبائية، تعتبر في الأصل، عن تقاسم لمختلف الضرائب مع المستوى الفدرالي، الذي يحدد الوعاء ومفاتيح التوزيع (25% إلى 30% من موارد المقاطعة تستمد من المستوى الفدرالي)، وبالتالي الضرائب المحلية الموجهة للمقاطعة لا تزال محدودة.¹

¹ Paul Bernd Spahn, **le maintien de l'équilibre fiscal dans une fédération : l'Allemagne**, 2002 p08.

هناك انتقادات توجه الى نظام توزيع الموارد المالية في ألمانيا، إذ يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين والقانونيين أن النظام معقد للغاية ويحتاج إلى مزيد من التبسيط والشفافية، وتتصب الانتقادات في هذا المجال على الضريبة التجارية التي تشكل أهم مصدر لإيرادات السلطات المحلية. ويشير المنتقدون إلى أن عائدات هذه الضريبة تتصف بتباين كبير بين المديرية المختلفة وفقاً للقاعدة الاقتصادية المتوفرة فيها. وينعكس ذلك في الاختلاف الجوهري في مؤشر إيرادات الضريبة التجارية لكل فرد من السكان من منطقة إلى أخرى، رغم أن السلطات المحلية ملزمة بأداء نفس الخدمات تقريباً.

4.2 النموذج الجبائي المحلي البلجيكي:

في عام 1831، أقامت الجمعية التأسيسية دولةً ديمقراطية تركز إلى سيادة القانون وتتخذ شكل ملكية برلمانية ودولة موحدة لامركزية (الدولة، الأقاليم، البلديات). ثم تغير شكل الدولة بعد أن عاشت بلجيكا أكثر من مائة وسبعين عاماً من الحكم الدستوري الملكي، أدى هذا الانعكاس إلى أربعة موجات متتالية من الإصلاحات المؤسسية في عام 1970، 1980، 1988-1989 و1993، والذي حول دولة موحدة إلى دولة اتحادية¹ تتكون من مجتمعات محلية والمناطق (الأقاليم)، بسبب ما نشأ في البلاد من صراعات قومية هددت وحدتها (عوامل تاريخية)؛

المجتمعات المحلية والمناطق مثل الأقاليم والبلديات، ليست تجمعات تابعة للسلطة الاتحادية، وإنما تتمتع بنفس مستوى الصلاحيات التي تمارسها السلطة الاتحادية فكما هو معلوم وحسب ما نص عليه دستور عام 1994 على أن بلجيكا تشمل²:

- ثلاثة مجتمعات محلية: المجتمع الناطق بالفلمنكية، المجتمع الناطق بالفرنسية والناطق بالألمانية؛
- ثلاث مناطق (الأقاليم): المنطقة الفلمنكية، المنطقة الوالونية ومنطقة العاصمة بروكسل؛
- أربع مناطق لغوية: المنطقة الناطقة باللغة الهولندية التي تشمل الأقاليم الفلمنكية الخمسة،

– المقاطعة في ألمانيا لديها إستقلالية الميزانية.

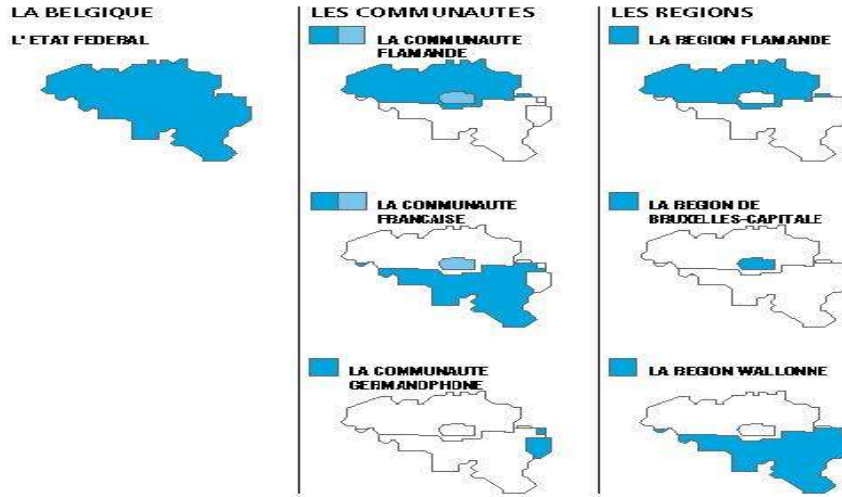
¹ Benoit Bayent, Note Politique les derniers accords institutionnels Belges sur la 6eme reforme de l'état et le financement des communautés et des régions, IEV, centre d'études du P3, janvier 2012, P 9

² الأمم المتحدة، الصوكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف، بلجيكا، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2012، ص 3، ص 11

الناطقة بالفرنسية التي تشمل الأقاليم الولونية الخمسة باستثناء البلديات 09 في المنطقة الناطقة باللغة الألمانية والتي تشكل جزءاً من إقليم لياج ومنطقة العاصمة بروكسل الناطقة بلغتين تشمل 19 بلدية تابعة للدائرة التي تحمل نفس الاسم والنظام الخاص بالمجتمع المحلي الناطق باللغة الألمانية.

والشكل (8) الموالى يبين بلجيكا، مجتمعاتها وأقاليمها:

الشكل (8): أقاليم و مجتمعات بلجيكا



Source : Marcel Gérard, **LE FÉDÉRALISME FISCAL EN BELGIQUE**,
Conférence sur le déséquilibre fiscal Québec, 13-14 septembre 2001, FACULTES
UNIVERSITAIRES CATHOLIQUES DE MONS ARPEGE

يمكن القول أن تقسيم الموارد الجبائية في بلجيكا يعتمد بنسبة كبيرة على الضرائب المشتركة: وهي جزء من ناتج الضرائب التي يتم جمعها من قبل السلطات الفدرالية، يحدد أهداف هذه الضرائب وقاعدتها ومعدلاتها وكيفية توزيعها قانون مؤسسي.

حيث نلاحظ أن نسبة الإيرادات الموجهة للإدارات العمومية بعد التحويلات من طرف المستوى الفدرالي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

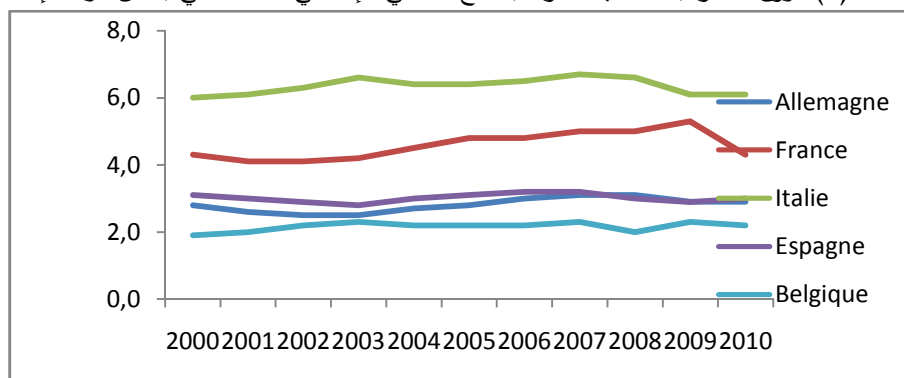
جدول (5): الإيرادات الموجهة للإدارة العمومية في بلجيكا . الوحدة مليار يورو

الإيرادات	2010	2011
المستوى الفدرالي	26,4	26,7
الضمان الإجتماعي	14,2	14,3
مستوى الأقاليم	4,5	4,8
المستوى المحلي	3,6	3,6
المجموع	48,6	49,4

Source : WWW.ICN,BNB.com

وبالتالي يمكن القول أن وزن الضرائب المحلية في الإتحاد الأوروبي، يختلف من دولة إلى أخرى، حسب التوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل دولة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (9): وزن الضرائب المحلية مقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي PIB في بعض دول الإتحاد الأوروبي



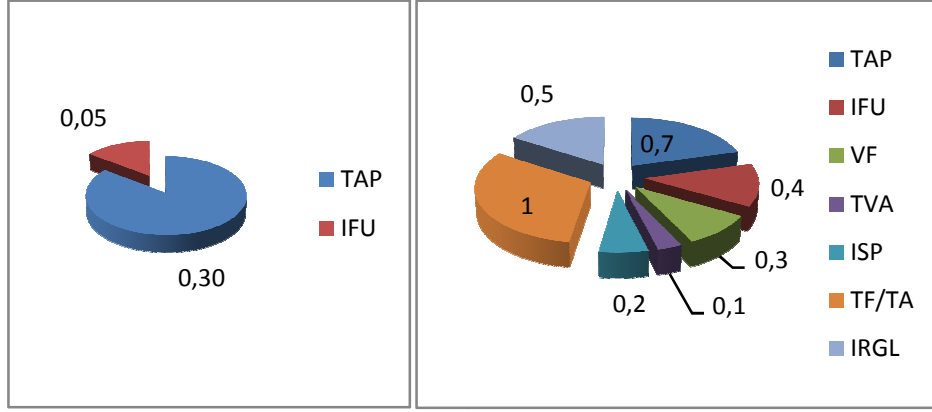
Source : www.eurostat.com

3- النموذج الجبائي المحلي الجزائري:

بمقتضى المادة من قانون 20 سبتمبر 1947، نصت على أن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلدية والولاية، والجبائية المحلية يتم تحديدها من قبل السلطات المركزية، وذلك بعدما

تصادق عليها السلطات التشريعية، وبالنسبة لتوزيع نسب الموارد الجبائية في الجزائر هي موزعة كما يلي:

شكل (10) نسب توزيع الموارد الجبائية الموجهة للبلدية شكل (11) نسب توزيع توزيع الموارد الجبائية الموجهة للولاية



المصدر: المديرية العامة للضرائب- وزارة المالية

من خلال الشكل (10) نلاحظ أن الجباية الوحيدة التي تحول بنسبة 100%، هي رسم التطهير والرسم العقاري، أما باقي الضرائب والرسوم الأخرى تستفيد منهم بصفة جزئية خاصة ما تعلق بالرسم على النشاط المهني بنسبة 65% والضريبة على المداخل العقارية بنسبة 50%، بينما الرسم على القيمة المضافة فهو يمثل 10% فقط من ميزانية الجماعات المحلية.

من الشكل (11) نلاحظ أن المداخل الموجهة للولاية قليلة جدا وهي تتمثل في: 30% من الرسم على النشاط المهني و 5% من الضريبة الجزافية الوحيدة. كما أن توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني على الجماعات المحلية يكون كما يلي :

الجدول (7): نسب توزيع الرسم على النشاط المهني 2 %

المعدلات				TAP
المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	العائدة للبلدية	العائدة للولاية	الحصص
2%	0.11	1.30	0.59	المعدل العام %

المصدر: المادة 06 قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نقل نشاط المحروقات بواسطة الانابيب، يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي حسب الجدول (8):

الجدول (7): نسب توزيع الرسم على النشاط المهني 3 %

نسب توزيع الرسم على النشاط المهني لنشاط المحروقات				TAP
المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	العائدة للبلدية	العائدة للولاية	الحصص
3%	0.16	1.96	0.8 8	المعدل العام %

المصدر: المادة 08 قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

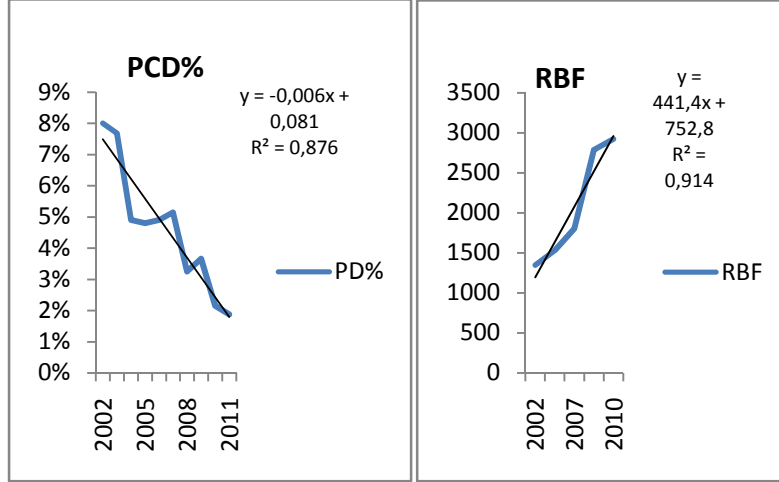
من خلال الشكلين (12)(13): نلاحظ أن نفقات مخطط تطوير البلديات كإعانات من طرف الدولة والتي توجه إلى قسم التجهيز والاستثمار في انخفاض مستمر، حيث نجد أن معدل النفقات من أجل برنامج تطوير البلديات في ميزانية الدولة انخفض من 8% كأقصى معدل سنة 2002 إلى 1,88% سنة 2011 كأدنى قيمة.

بينما نجد الموارد الجبائية الوطنية في ارتفاع، والتي بلغت سنة 2002 بـ: 1345,46

مليار دج، وسنة 2010 ب: 2923,4 مليار دج، بمعدل ارتفاع 117,27%.

شكل (12) تطور الموارد الجبائية في ميزانية الدولة شكل (13): نفقات مخطط تطوير

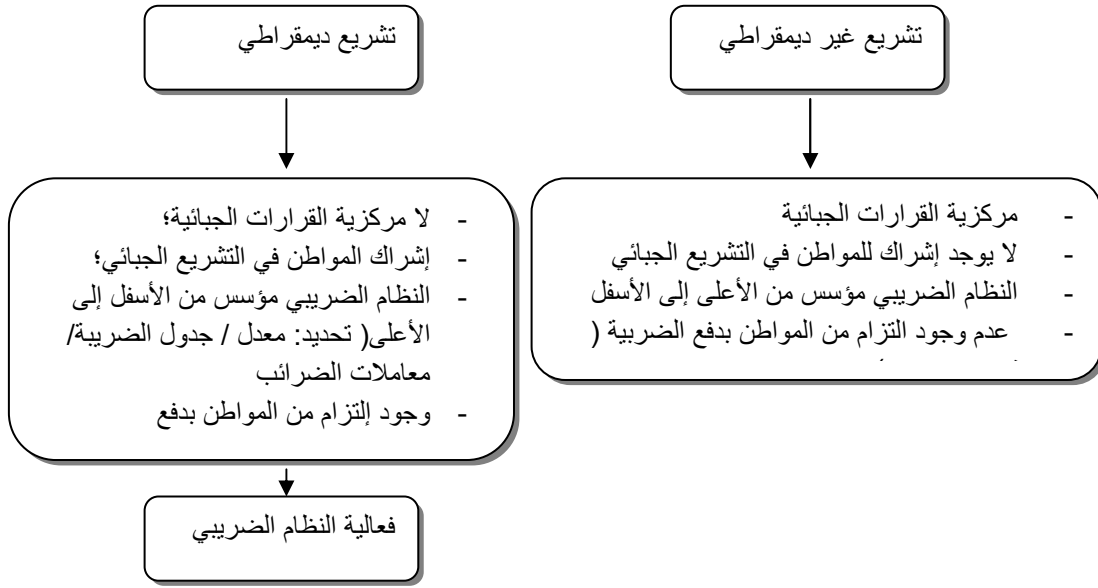
البلديات المخصص في ميزانية الدولة



المصدر: المديرية العامة للضرائب- وزارة المالية

ومنه يمكن القول ان جل التجارب الأوروبية تعمل على تقوية مفهوم ديمقراطية التشريع الجبائي (du bas vers le haut)

الشكل رقم(14): أنواع التشريع الجبائي



المصدر: من تصور الباحثين

الخاتمة

تعتبر قضية اللامركزية الجبائية، مسألة معقدة متعددة الأوجه، في بعض الدول الإطار القانوني و الدستوري وهيكل ونظام الإدارة العمومية لهم تأثير على اللامركزية الجبائية. حيث وجدنا أن مفاتيح النجاح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم المسؤوليات العمومية بين مختلف المستويات الحكومية، بحيث لا توجد مجموعة من القواعد المطبقة في جميع الدول، كما أن خصوصيات اللامركزية الجبائية تختلف من دولة إلى أخرى، وبذلك فإن تصميم نظام لامركزي جبائي يتعلق بالعديد من العوامل أهمها: توزيع المسؤوليات للوظائف الحكومية، توزيع سلطات فرض الضرائب وتحصيلها بين مختلف المستويات الحكومية، طبيعة نظام التحويلات بين السلطات تحت الحكومية وقدرة الاقتراض من الحكومة دون الوطنية.

النتائج:

- عملية اللامركزية إنما هي جزء أساسي من عملية السعي إلى ضمان دور فعال وهام للجماعات المحلية في ميدان تسيير الشؤون المحلية. ومن بين أهم الأسباب الدافعة إلى اللامركزية الجبائية تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال إتاحة الفرصة أمام الجماعات المحلية لتحسين تجاوبها ومساءلتها وأدائها في ميدان استحداث الخدمات وتقديمها؛
- تحويل القرارات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية يتطلب لامركزية: سياسية، ضريبية، إدارية، وهذا كله بهدف إشراك المواطن في وضع التشريع الضريبي؛
- تعتبر اللامركزية الجبائية أحد الدعائم الأساسية للامركزية المالية، حيث تساهم في تحقيق الإستقرار المالي للجماعات المحلية كما تساهم في النمو الاقتصادي؛
- توحيا لتعزيز الاستقلالية الضريبية، ينبغي أن يتوافر للحكومة المحلية بعض المجال لتقرير مدى اتساع نطاق القاعدة الضريبية وتحديد معدلات الضريبة. وإن كان من الضروري أن تتمتع الحكومات المحلية بسلطة تحديد الضرائب، وإذا لم تتمتع الحكومة المحلية بسلطة تحديد مبلغ أي ضريبة، فإن ذلك إضعاف لسياسات الضرائب المحلية والمسؤولية نحو دافعي الضرائب.

التوصيات:

- القيام ببرامج التوعية للمواطنين والأحزاب السياسية من أجل تشجيعهم على تحمل المسؤولية على المستوى المحلي؛
- تحديد واضح للمسؤوليات وتعريف دقيق للموارد الخاصة للجماعات المحلية؛ تعزيز الموارد الخاصة للجماعات المحلية والتزام أكبر في جمع الضريبة وإعادة توزيعها؛ تعميق إصلاح النظم الضريبية المركزية والمحلية وتحسين فعالية الإدارات من أجل تشكيل محاور فعالة لتوجيه السياسة العامة وتوسيع التنمية السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية¹؛
- تكوين الموارد البشرية للجماعات المحلية؛ و الشفافية والرقابة؛ القيام بإصلاحات مؤسسة؛

¹ Madjid Gontas, Samira Hellou, L'AUTONOMIE FINANCIERE DES COLLECTIVITES LOCALES ET LE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL, Université de Bourgogne, les Cahier de MECAS, Decembre 2008, P P 10-12

المراجع:

- 1- الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف، بلجيكا، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
- 2- حياة بن سماعيل، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.
- 3- طارق طوقان، تقرير حول اللامركزية و الحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، السلسلة 22، 2001.
- 4- علي قوق، إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربيا (حالة ماليزيا)،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011.
- 5- فلاح محمد، السياسة الجبائية (الأهداف و الأدوات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 6- نجيب جيري، مستقبل الديمقراطية المحلية في المغرب بين جدلية الإداري و السياسي، مجلة الفقه و القانون العدد 2 ، طنجة ، 2009.
- 7- Agence Française de développement, Fiscalité locale : une grille de lecture économique, Septembre 2009.
- 8- Assemble de région d'Europe, l'impact de la décentralisation sur la croissance économique, Bruxelles, Mai 2009.
- 9- Benoit Bayent, Note Politique les derniers accords institutionnels Belges sur la 6eme reforme de l'état et le financement des communautés et des régions, IEV, centre d'études du P3, janvier 2012.
- 10- Bernard DAFFLON et Thierry MADIÈS, Décentralisation : quelques principes issus de la théorie du fédéralisme financier ,Agence Française de Développement,2008
- 11- Commission européenne, Appui a la décentralisation et la gouvernance locale dans les payer tiers, janvier, Bruxelles, 2007 .

- 12- Charles Guené, Rapporte d'observatoire de la finance locale, paris, juillet 2012.
- 13- Franco bassanini, la décentralisation et la reforme de l'état l'expérience de l'Italie, paris, 2002
- 14- Franz SCHAUSBERGER, L'ÉTAT DU PROCESSUS DE DÉCENTRALISATION DANS L'UNION EUROPÉENNE, 16e réunion de la commission du 4 décembre, BELGIQUE, 2012
- 15- Hans Bjorn Olsen, Décentralisation et gouvernance locale, direction de développement et de la coopération, Suisse, Novembre 2007.
- 16- Laurent Guihery, Fédéralisme fiscal redistribution, Thèse doctorat Université lumière Lyon 2 année 2007
- 17- John Gerring and others, Are Federal Systems Better than Unitary Systems?, June, 2007
- 18- Madjid Gontas, Samira Hellou, L'AUTONOMIE FINANCIERE DES COLLECTIVITES LOCALES ET LE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL, Université de Bourgogne, les Cahier de MECAS, Decembre 2008.
- 19- Paul Bernd Spahn, le maintien de l'équilibre fiscal dans une fédération : l'Allemagne, 2002 .
- 20- Richard FRIZON, Anne-Claire MARAND, Sophie RENARD, François SCARBONCHI, LA PERCEPTION DE L'AUTONOMIE FINANCIERE des Collectivités Locales en Europe, France, 2002.
- 21- Ropert D, Ebel et Serdar Yilmaz, le concept de décentralisation fiscale, commission sue le déséquilibre fiscal, Québec, Septembre 2011.
- 22- Sandra Moreau, l'organisation territoriale dans les payer de UE, Conseil Régional du Limousin, septembre 2009 .